مجلس النواب

التاريخ: 2022/8/9

الرقم : 168/ م ن /2022

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: <u>لائحة شكوى.</u>

تحية طيبة وبعد،،،

المشتكي: النائب المحامي زيد أحمد العتوم

المشتكى عليه: النائب أحمد القطاونه

موضوع الشكوى: التصرفات المسيئة التي صدرت عن النائب أحمد القطاونة خلال اجتماع لجنة الطاقة النيابية بتاريخ ٨-٨-٢٠٢٢ وما تلاها.

الوقائع:

١- بتاريخ ٨-٨-٢٠٢٢ تم عقد جلسة للجنة الطاقة النيابية حول موضوع ارتفاع أسعار المشتقات النفطية. وقد حضر المشتكي الجلسة كونه عضو في اللجنة وحضر المشتكى عليه الجلسة كأحد اعضاء مجلس النواب. وقد حضر الجلسة كل من معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية وطاقم الوزارة ومندوب عن وزارة المالية بالإضافة إلى العديد من وسائل الإعلام. وكانت الجلسة تبث للعلن.

٢- خلال الجلسة قام سعادة رئيس لجنة الطاقة النيابية النائب المهندس فراس السواعير بتنظيم الجلسة بحيث قام بإعطاء مقدمة ومن ثم أتاح الفرصة لمعالي وزير الطاقة والثروة المعدنية للحديث عن موضوع الاجتماع ومن ثم أتاح الفرصة لجميع النواب الحاضرين بلا استثناء لتوجيه الاسئلة والمداخلات ليقوم معالي الوزير بالرد عليها. وقد كان المشتكى عليه آخر المتحدثين حيث طلب وقت إضافي للحديث وقام رئيس الجلسة بمنحه وقت إضافي وقام المشتكى عليه بالحديث دون أن يقاطعه أحد وقام بتوجيه كامل الأسئلة التي كانت بجعبته ومن ثم أنهى كلامه.

٣- لدى انتهاء المشتكى عليه وباقي النواب من توجيه أسئلتهم وقيام الوزير بالبدء بالرد على الأسئلة قام المشتكى عليه بمنع الوزير عدة مرات من الرد على اسئلة النواب متجاوزا بذلك آداب وأصول الحديث. وقد حاول رئيس اللجنة منع المشتكى عليه من إعاقة سير الإجتماع وذلك للعديد من المرات ولمدد طويلة إلا أن المشتكى عليه رفض اتاحة الفرصة لتلقي الإجابات وبقي يقاطع كل حديث. وهذا واضح من الجلسة المسجلة وقد حصل ذلك دون أي تدخل من قبل المشتكي.

٤- بعد قيام المشتكى عليه بإثارة الفوضى في الجلسة ومنع النواب واللجنة من ممارسة عملها قام المشتكي بالطلب من المشتكى عليه وبكل إحترام تمكينه من الاستماع للأجوبة على الأسئلة الموجهة من النواب. وقد كان الطلب بمهنية عالية وبما يتوافق مع الاعراف وأصول التواصل والحديث الذي يجب أن يتحلى بها النائب إلا أن المشتكى عليه استشاط غضبا وبدأ بالصراخ وقام بتوجيه عبارات غير مناسبة وغير لائقة للمشتكي وقام بالوقوف من مكانه ومحاولة التهجم على المشتكي. وقد منعه من ذلك النواب الذين حوله. وكان ذلك امام العامة والنواب والحكومة والإعلام. وجميع ذلك موثق على الفيديو وعلى وسائل الإعلام.

٥- احتراما لمنصب النيابة وللاجتماع رفض المشتكي مقابلة تصرفات المشتكى عليه بتصرفات مثلها وترفع عن أي تصرف من شأنه الإساءة للمجلس ولصورته.

٦- على اثر الأحداث أعلاه وتصرفات المشتكى عليه اضطر رئيس الجلسة لرفع الجلسة وانهاء الإجتماع دون قيام الحكومة بالإجابة على أسئلة النواب ودون أن تتحقق أي نتيجة وذلك بسبب تصرفات المشتكى عليه.

٧- حاول الإعلام التواصل مع المشتكي للتعليق على الحدث واستضافته في برامج تلفزيونية وإذاعية إلا أن المشتكي رفض ذلك حفاظا على وقار وهيبة مجلس النواب. إلا أن المشتكي تفاجأ بقيام المشتكى عليه بتقديم تصريح إعلامي لوكالة سرايا الاخبارية يتهم فيه المشتكي "بالطبطبة على الحكومة مع علمه بما يحدث تحت الطاولة وسكوتي على بيع مقدرات البلد" وبأن المشتكي يقول "للمسيء احسنت" بسبب وجود مصالح شخصية للمشتكي لدى الحكومة كون المشتكي كان يعمل في مستشارا قانونيا لوزير الطاقة وادعى المشتكى عليه بأنه "من المؤكد بأن النائب زيد العتوم لا يريدني أن أخذ راحتي بالحديث مع الوزير" كما ادعي

هاتف : (٥٦٣٥١٠٠ - ٥٦٣٥٢٠٠) فاكس : (٥٦٨٥٩٧٠) ص.ب : ٧٢ الرمز البريدي ١١١٠١ عمان . الموقع الإلكتروني : www.representatives.jo

ضمنيا بأن المشتكي تتقاطع مصالحه مع مصالح الحكومة. وتجدر الإشارة إلى أن المشتكي عمل مستشارا لوزير الطاقة والثروة المعدنية منذ مدة بعيدة خلال عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ وهذا لا يعيب أي شخص ولا يستوجب الطعن بنزاهته وهو شأنه شأن أي موظف عام يخدم الوطن. إلا أن اتهامات المشتكى عليه ظالمة ومسيئة وإن المشتكي يطلب من المشتكى عليه تقديم أي أدلة أو بينات وحتى معلومات لديه ضد المشتكي وهو مستعد للاجابة عنها وبعكس ذلك فإن المشتكى عليه يتحمل التبعات القانونية لاتهاماته.

٨-كما تفاجأ المشتكي بقيام المشتكى عليه بإنزال منشور على صفحته المسماة "الصفحة الرسمية لسعادة النائب أحمد القطاونه" على الفيسبوك تحت عنوان "عرقلة النائب أحمد القطاونه لمحاولته كشف لغز ضريبة المحروقات في الموازنة والتي ترتفع على المواطن بشكل مستمر". وقد تضمن المنشور فيديو مدبلج يحتوى مقاطع منتقاه في محاولة لتحريف حقيقة ما حدث وإظهار نفسه بمظهر يخالف الذي حدث وكأنه كان على وشك الكشف عن لغز مخفي ومحاولة إظهار المشتكي وكأنه يعمل ضد مصلحة الوطن والمواطن ويتآمر عليها وبأن المشتكي حاول منع المشتكى عليه من كشف ذلك اللغز المزعوم. علما بأن سؤال المشتكى عليه ينطوي على عدم دراية بموازنة الدولة وتفاصيلها فقد كان يدعي أن الموازنة لا يوجد فيها بند يحوي الضريبة المستوفاة على المشتقات النفطية وهذا أمر غير صحيح ويعكس عدم قيام المشتكي بقراءة الموازنة والميزانية. علما بأن قام لاحقا بتقديم تصريح إعلامي بأنه يعرف مسبقا الإجابة على سؤاله إلا أنه يريد أن يسمع الجمهور. إن ذلك ينطوي على غياب المسؤولية واضاعة وقت المجلس واللجنة مقابل الظهور الاعلامي.

وفيما يلي رابط المنشور

https://www.facebook.com/Ahmad.Qatawnih/videos/617759809943271/

٩- إن افعال المشتكى عليه تتنافى مع أعراف وأصول وظيفة النائب ومسؤولياته وتخالف النظام الداخلي ومدونة السلوك لمجلس النواب وتتضمن اعتداء على زملائه وعلى حرمة المجلس حيث أعاقت أفعال المشتكى عليه المشتكي من ممارسة وظيفته وبحيث لم يمكن النواب من سماع الإجابات على أسئلتهم كما أنه قام بالتهجم بالاسائة اللفظية والفعلية ضد المشتكي بالاضافة لقيامه بتحريف الحقيقة وتضليل الجمهور بمنشوراته على مواقع التواصل الإجتماعي والاساءة لمجلس النواب ولنزاهة وسمعة زملائه.

١٠- تجدر الإشارة إلى أن المشتكى هو أول من طالب بمنع رفع أسعار المشتقات النفطية وقام بتنظيم وتوقيع مذكرة بذلك الخصوص وهي مرفقه بهذه الشكوى وقد قام بالتوقيع على تلك المذكرة ٥١ نائب ليس من ضمنهم المشتكى عليه. كما انه قام بتوجيه العديد من الأسئلة ولديه العديد من المواقف الصلبة التي تصب في مصلحة المواطن فيما يتعلق بملف الطاقة وباالتالي فإن الاتهامات الموجهة إليه يعوزها الدليل وهي اتهامات مسيئة وباطلة وظالمة وغير محقة. وعليه فان المشتكي يطالب المشتكى عليه بتوضيح وتقديم أي عمل يقع ضمن اختصاصه النيابي في ملف الطاقة سواء أسئلة أو مذكرات أو استجوابات أو غيرها والتي من شأنها الدفاع عن المواطن.

١١- إن اللجنة القانونية لمجلس النواب الموقر هي المختصة بالنظر في هذه الشكوى وفق أحكام النظام الداخلي لمجلس النواب.

الطلب:

لجميع مع تقدم فإن المشتكي يطلب ما يلي:-

١-دعوة المشتكي عليه والتحقيق معه عن التهم المسنده إليه.

٢- غب الثبوت إدانه المشتكي عليه عن التهمة المسندة إليه ومعاقبته بأقصى العقوبات التي تناسب افعاله والتي تشكل رادعا كافيا لعدم الطعن بزملائه وبمجلس النواب دون سند ولقيامه بتعطيل عمل اللجان داخل المجلس ومنعهم من ممارسة أعمالهم بطريقة مهنية ولتفضيله الظهور الإعلامي واستثارة الجمهور دون الاستناد لمعلومات او بيانات زعما منه بأنه يعمل لمصلحة الوطن والمواطن ولقيامه بالاساءة اللفظية ومحاولة التعدي على زملائه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

النائب المحامي

زيد احمد العتوم